تجربة باحثة جنسانية بين ٦٧ و٤٨... وبالعكس

صفاء طميش

من التهكُّم إلى الاعتراف

كانت «مقولتي العظيمة» الهادفة إلى استفزاز بعض أصدقائي في رام الله، ومؤدّاها أنّ «تحرُّرَنا الوطنيّ يبدأ بعد تحرُّرنا الجنسيّ،» مثارًا للضحك المشُوب بالتهكُّم من فلسطينيي ١٩٤٨ (لكوني من مدينة عكا) ومن «فهمهم الساذج» لعملية التحرُّر الوطنيّ. والحال أنّ «مقولتي» تلك لم تكن نابعةً من إدراك واعٍ أو نظريةٍ ما، بل كانت مجرّد مزحة هدفتْ إلى قهر توتري في مواجهة ردود فعل الآخرين حين سمعوا قراري بالسفر إلى أميركا لدراسة العلوم الجنسانية. ولم أكن أعي آنذاك فلسفةَ مدرسة أوغوسطو بُوال Augusto Boal المسرحية، وفيها يتحدّث عن الشُّرطيّ الذي يَكْمن في عقلِ كلِّ واحدٍ منّا والذي لا بدّ من تحديه ومصادرةِ صلاحياته من أجل الوصول إلى الحرية الشخصية ومن ثم إلى الحرية الأشمل.

إلاّ أنّ السنوات التي تلت الدراسةَ والعملَ الميدانيّ شكّلتْ إسهامًا ولو بسيطًا في عملية بناء المجتمع المدنيّ. واللافت أنّ هذه العملية بدأتْ لدى العديدين ممّن انضموا إلى تجربة مماثلة بعمليةِ تحريرِ العقول من شرطيّ «بوال» ـ وهذا ليس بعيدًا جدًا عن استخلاصاتي «الساذجة» السابقة!

بدأت التجربةُ بحلمٍ نَجَمَ عن مأساة طفلة فلسطينية من إحدى قرى الجليل، شماليّ فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨، تَبْلغ من العمر الثانية عشرة، في الصف الابتدائيّ السادس في المدرسة التي انتقلتُ إلى العمل فيها بعد تخرُّجي من كلية التمريض. فقد كشف الفحصُ الطبيّ أنّ هذه الطفلة كانت في شهرها الثامن من الحمْل نتيجةً لاعتداء جنسيّ نفّذتْه مجموعةُ طلاب من المدرسة ذاتها، وسَهَّلَ مستوى السذاجة والجهل الذي طغى على تلك الفتاة من إقناعها بأنّ ما «فعله» الذكورُ لها مجردُ لعبٍ ولهوٍ من النوع الذي لا يستحقّ أن تُخبر به أحدًا. زدْ على ذلك افتقارَها إلى أجواء دافئةٍ وداعمةٍ في البيت بسببِ أبٍ يُدمن الكحولَ وأمٍ مضطربةٍ نفسيًا جرّاء القهر، الأمرُ الذي وضع الفتاةَ أمام خيارٍ واحد وهو الذهاب إلى أحد ملاجئ حماية ضحايا العنف بعد أن أصبحتْ في نظر المجتمع مذْنبةً ومجرمةً تستحقّ الإعدامَ لتدنيسها «شرفَ» العائلة.

بهذه القصة استقبلني عملي الجديد الذي بدا لي أشبهَ بساحة حرب تتصارع فيها عدةُ قوى ـ بدءًا بالإعلام الذي لم يتوانَ عن تغطية «الحدث،» وانتهاءً بأهالي الطلبة الذين تملَّكتْهم حالةُ ذهول وخوف أدّت إلى انسحاب بعض الطالبات من المدرسة. وفي المقابل كانت إدارةُ المدرسة غيرَ قادرة على مواجهة المجتمع المحليّ، فالتزمت الصمتَ، وقررتْ عدمَ السماح لأيٍّ من المربّين بالتطرُّق إلى الموضوع مع الطلبة داخل الصفوف.

انتهت الجولة الأولى من معركتي مع المؤسسة الصامتة بنجاح معقول؛ فقد وافق مديرُ المدرسة على عقد اجتماع مع أهالي الطلبة للحوار معهم حول الموضوع. كانت محصّلةُ الاجتماع الصاخب إيجابية وأثمرتْ نتيجتيْن مهمتيْن هما: اعترافُ الأهل بضرورة العمل على تثقيف الأولاد والبنات في كلّ ما يتعلق بجنسانيتهم؛ ومنْحُ المدرسة شرعيةَ اتخاذ المبادرة بعد اعتراف الأهل بعجزهم عن ذلك خجلاً أو لافتقارهم إلى المعرفة.

كان تفاعُلُ الطلبة خلال الجلسات التي تلت الاجتماعَ مع الأهل كافيًا لإقناعي بضرورة التخصص العلميّ في الموضوع. فسافرتُ إلى نيويورك، حيث بدأت التجربة.

عدتُ من أمريكا بعد إنهاء دراستي متحمسةً للبدء في «الحرب.» ولكنّي لم أنجحْ خلال السنة الأولى من عودتي في إيجاد عمل في مجال تخصصي؛ فهذا التخصّص كان مثارًا لردود فعل ومزاودةٍ وطنية، مثل إعطائي «محاضرات» عن دور أمريكا في تخريب أخلاق مجتمعنا العربيّ «النظيف» عبر تخصُّصات «غريبة» ومواضيع «إباحية» واستغلالِ الغرب لمثقفين وكوادر «سُذَّج» لا يَفهمون الدورَ الذي رُسِمَ لهم . وفي نهاية الأمر تمّ اختياريَ مع أربع نساء فلسطينيات أُخريات لِمَنَح دراسية تطلَّبتْ إجراءَ بحث علميّ في مناطق ٦٧ في مجالات الصحة والتربية والقانون والجَنْدر (الجُنوسة)

تجربة باحثة جنسانية بين ٦٧ و٤٨... وبالعكس

والعمل النسويّ، كُلاً في مؤسستها. أما أنا فقد نجحتُ في إقناع إحدى المؤسسات باستضافتي للعمل من خلالها على مشروع البحث الذي تقدَّمتُ به. وهناك كانت نقطة البداية في الميدان.

المرحلة الأولى: في مناطق ٦٧

مرت عشرُ سنوات منذ ذلك الوقت يُمْكن تقسيمُها إلى مرحلتين: الأولى امتدَّت ستَّ سنوات وتمحورَ العملُ خلالها بالأساس في مناطق ٦٧؛ والثانية عمرُها أربعُ سنوات، وهي تتويجٌ للفترة الأولى من حيث ترجمتُها إلى برامج فعلية على الأرض ـ ولكنْ هذه المرة في مناطق ١٩٤٨.

خلال المرحلة الأولى أَجريتُ أكثر من خمسمائة ورشة عمل في كافة المناطق، كانت بمثابة تجربة مع الناس هَزَّتني وأرغمتني على إعادة التفكير بالمحتوى الفلسفيّ العامّ لإشكالية «الجنسانية» (sexuality): فما هي المواضيعُ الجنسيةُ الملائمُ طرحُها في مجتمعنا؟ وأيُّها غيرُ قابل للطرح في تلك المرحلة؟ أمِنَ المحتملِ تصميمُ منهاج تدريبيّ موحَّد يُمْكن تطبيقُه في كلّ المواقع؟ وإذا أدخلنا موضوعَ التربية الجنسانية في المنهاج التعليميّ، فهل يكفي ذلك لحلّ مشكلة الجهل الجنسيّ وتَبِعاته الاجتماعية؟ ماذا عن الأهل؟ وكيف يُمْكن إشراكُهم في عملية التثقيف الجنسيّ؟ وماذا لو رَفَضوا تعريضَ أولادهم لمثل هذه المعلومات؟ ما هي أفضلُ طريقة لتضييق الفجوة بين الأهل والأولاد من حيث مستوى الوعي الجنسيّ للطرفيْن؟

لم يكن في مقدوري الإجابةُ حينها عن جميع هذه التساؤلات إلاّ من خلال المشاركة الفعّالة للناس في الحوار حولها. فكان عقدُ ورشاتِ عملٍ هو الأسلوبَ الأمثلَ لتحقيق الهدف، وقد صممتُها بشكلٍ يتيح الفرصةَ أمام كلّ مشارك/ ـة لوقفةِ مواجهةٍ مع الذات من خلال فعّاليات متعدِّدة. والحقّ أنّ مشاركة الناس الفعالة قد أسهمتْ في خلخلة أنماط التفكير لديهم. أحيانًا لم يكتفِ المشاركون بالتفاعل داخل المجموعة بل تجاوزوها إلى تقديم قصاصات ورقٍ حَمَلتْ في طيّاتها أفكارًا وآلامًا ومتاعبَ جنسيةً غيرَ معزولةٍ عن واقعهم. لكنّ أهمَّ ما في الأمر هو أنّهم كانوا يَخْرجون من الورشة بمادةٍ للتفكير، وأحيانًا بقراراتٍ وتصميمٍ على فرض واقع جديد في حياتهم الجنسية.

فعلى سبيل المثال، قررتْ إحدى المشاركات أن تُجْبر زوجَها على استخدام الواقي الذَّكَريّ وإلاّ امتنعتْ عن القيام بعلاقة جنسية معه بعد أن أَدْركتْ أنَّها معرّضة للإصابة بمرض جنسيّ مُعدٍ لأنَّها تَعْرف أنّ زوجها يَخُونها مع نساء أخريات. وهناك عمّة «طمْأنتْ» ابنَ أخيها إلى عذرية عروسه بعد أن شَرَحَتْ له أنّ عدم وجود غشاء البكارة ليس دليلاً قاطعًا على عدم عذريّتها. وثمة شابٌّ اعترف بأنّ تحدّي جنود الاحتلال ومواجهةَ الاعتقال أسهلُ عليه من أن يواجه والدَه برفض الزواج من ابنة عمه. وثمة مناضل يساريّ ومعتقل سياسيّ سابق لم يدافع عن أخته التي اختارت الزواجَ من الشخص الذي تحبّ. وهناك رجل من قطاع غزة تحدَّثَ أمام مجموعة من زملائه وزميلاته عن توتره وخوفه في تجربته الجنسية الأولى «ليلة الدخلة،» في محاولة لإثبات أنّ الجهل الجنسيّ لا يقتصر على النساء وحدهنّ. كما انتهت ورشةُ عمل أخرى مع مجموعة نساء من إحدى قرى الخليل إلى مبادرة جماعية لتثقيف الشباب والشابات في القرية، تحديًا لمعارضة رجال القرية.

إذا قوّمنا أسلوبَ العمل على أساس المشاركة الفعّالة للناس وجدنا أنّه الأسلوب الأمثل لتعزيز الشراكة بين فئات المجتمع ومؤسساته، وذلك لأنَّه يفسح المجالَ أمام تبادلِ الخبرات وتوزيع المهامّ وتقليصِ الفجوات فيما بينهم. إنّ أيّ أسلوب عمل آخر لا يأخذ دور الناس في الاعتبار سيكون بمثابة إسقاط من فئة «فاهمة وواعية» على فئة أخرى «غيرِ قادرةٍ على تحديدِ ما تريد وكيفية تحقيقه،» الأمر الذي سيَضْمن الفشلَ الذريعَ للمشروع كما أَثبتت التجربةُ في بلدان عدة.[1]

١ ـ راجع كتاب: **Helping Health Workers Learn**، عن Warner & Bower، الصادر عام ١٩٩٥.

صفاء طميش

المؤلفة في ورشة عمل جنسانية في القدس

خلال الفترة المذكورة أعلاه، تمت زراعةُ بذور لتجربةٍ حديثةٍ يُمكن اعتبارُها ناجحةً على المستوى الشعبيّ ولكنَّها فاشلة على مستوى ترجمتها إلى سياسات رسمية تعود بالفائدة على المجتمع الفلسطينيّ في مناطق ٦٧، لا لشيء سوى لأنَّ هذا المجتمع ليس إلى اليوم مجتمعًا «ممأسسًا» من حيث الخدماتُ الاجتماعيةُ المتوفِّرة والقوانين والكفاءات العلمية والمهنية لصنّاع القرارات. ففي بعض الأحيان كانت تَصْدر قراراتٌ لوقف برنامج تدريبيّ هنا أو مشروعٍ هناك بذريعة أنَّهما قد «يَفْتحان علينا أبوابًا لا يُمْكن إغلاقُها،» كما وَرَدَ على لسان أحد المسؤولين! لقد كانت هناك حالةٌ من الإنكار الجماعيّ والخوفِ من المواجهة لدى المسؤولين وصُنّاع القرار الفلسطينيّ في مناطق ٦٧ الذين أصرّوا على خلوّ مجتمعنا من «المشاكل» وعلى أنّ أيّ محاولة لـ «نبش» الموضوع «ستَفْتح عيونَ الشبيبة.» ومن هنا جاءت فكرةُ القيام ببحثٍ علميّ يُثْبت أنّ أعين الشبيبة مفتوحة أصلاً ويؤكّد وجودَ المشكلات الجنسانية في فلسطين ١٩٦٧ كما في كلّ المجتمعات البشرية. وكان ذلك البحث هو الأساسَ الراسخَ لتجربتي فيما بعد.

أجريتُ البحثَ العلميَّ على الطلبة الفلسطينيين في جامعات الضفة الغربية وأيضًا في الجامعات الإسرائيلية للمقارنة بين الفئتين، ولفحص الاختلافات بين المجتمع الفلسطينيّ المحتلّ عام ١٩٦٧ والمحتلّ عام ١٩٤٨. وقد جرى البحثُ خلال العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، وهَدَفَ إلى فحص ثلاث قضايا:

١. مصادر المعلومات الجنسية، أيْ من أين يحصل الفتيةُ والشبيبةُ على المعلومات المتعلقة بجنسانيتهم؟

٢. الممارسات والسلوكيات الجنسية ــ بدءًا من الحب العذريّ، ومرورًا بالاستمتاع الجنسيّ الذاتيّ، ووصولاً إلى ممارسة العلاقة الجنسية الكاملة. صحيح أنّ مجتمعنا محافظ وتقليديّ، إلاّ أنَّنا بشر ولدينا احتياجات وتعبيرات جنسية وعاطفية لا بدّ من دراستها.

٣. الاعتداءات الجنسية. كانت هذه أكثرَ قضيةٍ أثارها الحضور خلال ورشات العمل، وكان لا بدّ من فحصها من خلال معايير ملائمة لمجتمعنا: فلم نَعْتبر مثلاً تقبيلَ الكبار للأطفال وضمَّهم رغمًا عنهم عنفًا جنسيًا، وإلاّ وَجَدْنا أنّ ١٠٠٪ من المبحوثين قد تَعَرَّضوا لاعتداء جنسيّ!

شارك في البحث ٦٦٤ طالبًا وطالبةً من جامعات الضفة الغربية، وحوالى ٤٧٠ من الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، وحصلنا على نتائج مثيرة سأورد بعضَ الأمثلة منها فقط. والجدير ذكرُه أنّ الاختلافات بين «المجتمعين» لم تكن هامة ولا جوهرية.

فقد وَجدنا أنّ المصدر الأول للمعلومات الجنسية لدى الذكور هو أشرطة الفيديو (إذ لم تكن شبكةُ الإنترنت منتشرةً آنذاك ولذا فإنَّها لم تُدْرَجْ في قائمة المصادر). وأما المصدر الثاني فهو الأصدقاء. وقد احتلت الأمّ المرتبةَ الحادية عشرة، واحتلّ الأب المرتبةَ الثالثةَ عشرة، كمصادر للمعلومات الجنسية.

أما الإناث فقد كان المصدر الأول لهنّ هو الكتب (علمًا أنّ الكتب الصادرة باللغة العربية حول المستجدّات العلمية والبحثية المتعلّقة بالعلوم الجنسية محدودة). وكان المصدر الثاني هو أشرطة الفيديو. والثالث الصديقات. وكانت الأم في المرتبة السادسة، بينما الأب في المرتبة الثالثة عشرة.

ردًا على سؤال «كم كان عمرُكَ عندما عَرفتَ كيف وُلدتَ؟» تبيَّن أنّ معظم الأطفال في الصف السادس لا يَعْرفون عن العلاقة الجنسية والحمل والولادة.

وعندما سألنا عن التسميات المستعملة للإشارة إلى الأعضاء الجنسية أفادت معظمُ الإناث: «لم أعرف له اسمًا» أو «عيبك» أو «تحت.» أما الذكور فحدِّثْ ولا حرج: بدءًا بـ «أبو عنتر» و«أبو علي،» مرورًا «بحمامة» و«فرفورة،» وانتهاءً بقاموسٍ لغويّ غنيّ بما هبّ ودبّ من الكلمات التي لا مجال لذكرها هنا.

تجربة باحثة جنسانية بين ٦٧ و٤٨... وبالعكس

بالنسبة إلى التحرُّش الجنسيّ بالمارّات في الشارع، أفادت غالبيةُ المبحوثات بأنهنّ تعرّضن للتحرُّش من قِبل الشباب. وفي المقابل أفاد معظمُ المبحوثين الذكور بأنَّهم تحرَّشوا على الأقل مرةً واحدةً بفتاةٍ مارةٍ في الشارع. وقالت غالبية الذكور والإناث إنّ لباسَ الفتاة الخارجيّ هو السبب في تعرُّضها للتحرش الجنسيّ في الشارع، على الرغم من إفادة عدد كبير من المبحوثات المتديِّنات جدًا بأنهنَّ تعرّضن للتحرُّش الجنسيّ وهنَّ باللباس الشرعيّ!

أما بالنسبة إلى الاعتداءات الجنسية، ففي حين تشير الإحصائيات في الغرب إلى وقوع واحدة من كل أربع إناث ضحيةً لاعتداء جنسيّ في مرحلة الطفولة والمراهقة، وواحد من بين كل سبعة ذكور، فإنّ واحدًا من بين كلّ ٥,٨ في بلدنا قد تعرَّض لاعتداء جنسيّ، ولم يكن هناك فرقٌ بين الذكور والإناث، بل لم يكن هناك فرق في النتائج بين المقيمين في المدن أو القرى أو مخيمات اللاجئين، وعلى اختلاف المستويات المعيشية أو التعليمية التي حصّلها الأهلُ.

لكنْ على الرغم من أهمية النتائج التي وصلنا إليها في هذه الدراسة، فقد انتهى مصيرُها في دَرَج المديرة الجديدة للمؤسسة. والسبب هو رفض المديرة لـ «نشر غسيلنا الوسخ!»

المرحلة الثانية: العودة إلى الوطن الأول (١٩٤٨)

أيقظتني تجربةُ السنوات الستّ من العمل في مناطق ١٩٦٧ على حقائق جديدة. وكنتُ، أنا ابنةَ عكّا، قد اخترتُ العيشَ في هذه المناطق بحثًا عن هويتي الوطنية وهروبًا من لقب «عرب إسرائيل» المهين. غير أنّ النهاية الحزينة للتجربة السابقة غَمَرتْني بشعورٍ من الاغتراب وبلهفة للعودة إلى الوطن الأول. وإذا بي أكتشف هويتي الفلسطينية «الجديدة ـ القديمة» وأراها بمنظور آخر يتجاوز الأحرفَ العبريةَ داخل بطاقة الهوية «الزرقاء» التي أصبحنا نُعرف من خلالها بأنّنا «عربُ إسرائيل.» لقد أَدْركتُ فجأةً أنّني جزءٌ من مجتمعٍ ليس أقلَّ معاناةً من المجتمع الفلسطينيّ داخل مناطق ٦٧، بل هو في أمسّ الحاجة إلى العمل من أجل التغيير. ولذلك كلّه انتقلتُ إلى العمل في فلسطين ٤٨. فماذا وجدتُ؟

في مجال الصحة الجنسية والتربية الجنسانية ليست هناك أيُّ مؤسسة فلسطينية في الداخل (أيْ في مناطق ٤٨) متخصِّصة على المستوى الوقائيّ والخدماتيّ. صحيح أنّ هناك مؤسسات نسوية فلسطينية أَنْشأتْ مراكزَ لحماية النساء المعنَّفات وضحايا العنف الجنسيّ والاغتصاب، ولكنّ عملَها يقتصر على العنف الجسديّ والجنسيّ لا على الجنسانية بمفهومها الشموليّ. وصحيح أنّ هناك بعضَ البرامج البدائية في بعض المدارس المختارة تُقيمها وزارةُ التربية والتعليم الإسرائيلية ـ قسمُ المعارف العربية، إلاّ أنّها لا تَشْمل المناطقَ المهمَّشة كالنقب والرملة واللد والمثلّث الشماليّ وعكا...الخ. زدْ على ذلك الافتقارَ إلى الكوادر من المهنيين والمهنيات ممن لديهم الخبرةُ والتدريبُ في مجال التربية الجنسانية، الأمرُ الذي يَضْمن فشلَ أيّ مشروع تربويّ في هذا المجال.

في كثير من بلدان العالم لعب الاتحادُ العالميُّ لجمعيات تنظيم الأسرة دورًا أساسيًا ومهمًا في نشر البرامج والخدمات المتعلّقة بالصحة الإنجابية والتربية الجنسانية. غير أنّ جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية ليست مخوَّلةً العمل مع المجتمع الفلسطينيّ داخل أراضي ٤٨، لكون هذا الأخير جزءًا من «المجتمع الإسرائيليّ» الذي تقوم جمعيةُ تنظيم الأسرة **الإسرائيلية** بتقديم البرامج والخدمات له منذ تأسيسها قبل ثلاثين عامًا. وبالطبع لم «تَفْطن» الجمعيةُ الإسرائيلية المذكورة إلى وجود مليون وربع المليون من العرب الفلسطينيين في الداخل، ولذلك لم «تتكرَّم» بتقديم أيّ برنامج لمجتمعهم المهمَّش، على الرغم من أنّ الميزانيات التي تَحْصل عليها من الاتحاد العالميّ تَشْمل «العربَ» في إسرائيل!

بدأتُ العمل في الجمعية بعد أن وَضعتُ خطةً متكاملةً تَعْتمد على الاستنتاجات من التجربة الميدانية والبحث العلميّ، مع استمرار العمل الميدانيّ مع الناس. يُضاف، إلى ذلك، العملُ على مستوى

صفاء طميش

المؤلفة في تونس
لتدريب مهنيات عربيات

المؤسسة الرسمية والمطالبةُ بالحقوق والميزانيات لتطبيق البرامج على الأرض.

الرفض الأول للتعاون جاء من وزارة المعارف. وبعد إصراري الشديد، وحفظًا لماء الوجه، عَرضتْ عليّ المسؤولةُ في هذه الوزارة العملَ في منطقة النقب، وهي متأكدة من فشلي لأنّ التربية الجنسية في المجتمع البدويّ بدت لعقليتها العنصرية «شبهَ مستحيلة.» لكنّي علمتُ بوجود اتحادٍ للجمعيات النسائية البدوية في النقب، وتَحدَّد موعدٌ للقاء مع المندوبات عنه، فحَضَرت الجلسةَ حوالى خمس وعشرين امرأةً من خلفيات ثقافية مختلفة لا يَجْمع بينهنّ إلاّ التطوعُ والعملُ الاجتماعيّ. وبعد جولة الضحك المعتادة من الفكرة، تشكّلتْ لجنةُ توجيه عملتْ معي طوال أربعة أشهر، وتمّ تصميمُ برنامج تدريبيّ لمستشارات تربويات من عشرين مدرسة في النقب لضمان العمل مع الطلبة من جهة ومع الأهل من جهة أخرى. وعندما أَرسلتُ البرنامجَ المتكاملَ مع تكلفته إلى المسؤولة في الوزارة أصيبت بالذهول وبدأتْ تتململ وتَختْلق الأعذارَ، مثل عدم وجود ميزانيات وغير ذلك. إلاّ أنّني صارحتُها بإدراكي لرهانها على فشلي، وأكّدتُ لها أنّني لن أَقبل الرفضَ وسأكتب عن ذلك في الصحف في حال عدم وفائها بوعدها، فوافقتْ على تمويل المشروع. لقد تعلَّمنا «منهم» بعضَ الشيء!

المعركة الأخرى كانت من أجل نيْل موافقة اللجنة العلمية المشتركة للجمعية الإسرائيلية لتنظيم الأسرة ولجامعة تل أبيب على إجراء التدريب باللغة العربية، والاعترافِ به كجزء من المسار الأكاديميّ في جامعة تل أبيب. حتى ذلك الوقت كان التدريبُ مسموحًا باللغة العبرية فقط، إلاّ أنّ احتجاجي أمام اللجنة كان مُقْنعًا: فمن حيث الجانب الأكاديميّ فإنّ المحاضرين الإسرائيليين يَحْملون الشهادةَ التي أحملها سواءً بسواء، بل في أغلب الأحيان تخرّجوا من الجامعة الأميركية التي تخرَّجتُ منها؛ ومن حيث المضمون والمحتوى العلميّ فهو ثابت في الحالين باستثناء وضعناه إيّاه في إطار أخلاقيّ/ دينيّ/ اجتماعيّ يَعْكس الاحتياجاتِ الحقيقيةَ لمجتمعنا ويعبِّر عنه بلغته وبمصطلحاته.

اكتَسَبَ هذا المساقُ شهرةً بين المهنيين والمهنيات، وامتدّ إلى مناطق أخرى، بحيث أصبح عددُ الخرِّيجين حتى اليوم ١٨٢ شخصًا استَكْمَلَ أكثرُ من ٣٨ منهم دراستَهم للتخصص في مجال التربية الجنسانية في الجامعة. والجدير بالذكر أنّه يُشترط على كل مشارك/ة قبل التخرُّج القيامُ بورشتيْ عمل على الأقلّ في مكان إقامته/ها لضمان انتشار الموضوع ووصولِه إلى كافة الفئات المجتمعية.

أَفرز هذا العددُ الكبيرُ من الخريجين حاجةً إلى خلق مظلةٍ تقدِّمُ لهم الدعمَ المهنيَّ والنفسيَّ أحيانًا في عملهم الميدانيّ. ولذلك تقرَّرَ عقدُ المؤتمر الأول للخرِّيجين في ٢٠٠٢/٨/١، وعلى إثره تأسس «المنتدى العربيّ لجنسانية الفرد والأسرة.» وبتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٠ انعقد المؤتمرُ الثاني للمنتدى في أمّ الفحم، وتشكّلتْ منه بعضُ اللجان للعمل على بناء برامج للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل ككلّ. يجتمع المنتدى مرةً كلَّ شهر، وكانت أهمّ فعالياته استفتاء لاحتياجات الفتية الفلسطينيين في المدارس، وقد تمّ تجميعُ أكثر من ٣٠٠٠ استمارة ما زلنا نعمل على تفريغها.

في الوقت الحاليّ تقام عشراتُ ورشات العمل في القرى والمدن الفلسطينية، وقد وصلتْ أصداؤها إلى المسؤولين في المؤسسة الرسمية فوجدوا أنفسَهم مضطرين إلى دعوتنا للتعامل معهم بعد أن أَدْركوا أنّ وجودنا ضروريّ لإنجاح أيّ مشروع. ومن أمثلة ذلك دعوةٌ من وزارة المعارف ووزارة الصحة إلى تمثيل المنتدى في اللجنة العلمية التي تَعْمل حاليًا على مشروع لفحص السلوكيات الجنسية للشبيبة وارتباطِها بالأمراض المنقولة جنسيًا وبالمخدِّرات. مثال آخر على ذلك هو استدعاؤنا للعمل على ملاءمة منهاج جديد (كان قد استُدخِل للمدارس اليهودية) للمجتمع العربيّ، بما في ذلك تدريبُ الطواقم التربوية في المدارس العربية لتمكينها من تطبيقه.

بالطبع كان لهذه الأصداء وقعٌ آخر لدى بعض المسؤولين الذين أبدوْا «قلقَهم» لِما يحدث داخل الورشات، وشكّكوا (سرًا) لدى إدارة الجمعية في فحواها المهنيّ، وتساءلوا ما إذا كانت هناك

تجربة باحثة جنسانية بين ٦٧ و٤٨... وبالعكس

مضامينُ وطنيةٌ وسياسيةٌ من وراء التربية الجنسانية، ولاسيّما بعد أن زادت الاحتجاجاتُ والمطالباتُ بتغطية النقص في البرامج والخدمات للمجتمع العربيّ.

أما على مستوى المجتمع الفلسطينيّ الشعبيّ فقد تجاوزت النتائجُ طموحَ الخرِّيجين والخرّيجات إلى مجرّد الحصول على «شهادةٍ» وفرصٍ أفضلَ للعمل، نحو نوع من «الاكتشاف الفجائيّ» لمجتمعاتهم/ نّ المحلية. في المدن المختلطة (التي يعيش فيها العربُ واليهودُ) كان بين الحضور مَنْ لم يكونوا على علم بوجود «مهنيين ومهنيات عرب» آخرين في بلدهم، وكانت المشاركةُ في دورةٍ كلُّها «عرب» وباللغة العربية تجربةً فريدةً بالنسبة إليهم. وقد عَزَّز تبادلُ الخبرات والأفكار من انتمائهم إلى بلدهم ومن شعورهم «بالواجب» تجاه تلبية حاجات هذا المجتمع واكتشافِ قدراتهم على العطاء والتطوع.

امتدّ التجاوزُ بالنتائج ليَشْمل قضيةَ اللغة العربية. قد تبدو هذه القضية غريبةً بعضَ الشيء لقارئ الآداب خارج فلسطين، إلاّ أنّ عملية محو هوية الفلسطينيين في الداخل امتدَّت أيضًا إلى لغتهم لتَجْعل جزءًا لا بأس به منهم عاجزًا عن التعبير بلغته العربية ـ وتحديدًا في المواضيع المهنية والعلمية ـ بغير الاستعانة بالعبرية. من الجدير ذكرُه أنّ لائحة قوانين الجلسات تَشْترط استخدامَ اللغة العربية فقط، الأمر الذي يضع العديدين في أزمة خلال اللقاءات الأولى. لكنْ في أوراق التقييم التي تُوزَّع على المشاركين في نهاية كل دورة تدريبية، أجد غالبيةً لا بأس بها تَكْتب أنَّها اكتشفتْ هويتَها باكتشاف جمالية لغتها وأنَّها أصبحتْ تصرّ على التحدث باللغة العربية لتثبيت هذه الهوية.

أخيرًا، سأُنهي مقالتي هذه بكلمات أحد الخريجين من آخر مجموعة قبل أسبوع. فقد طُلب منه تحديدُ التغييرات التي حصلتْ له على المستوى الشخصيّ نتيجةً لمشاركته في الدورة التدريبية فقال: «لا يَقتصر التغييرُ نحو الأفضل على علاقتي الجنسية بزوجتي، بل امتدّ ليَشْمل تساؤلاتٍ عديدةً حول أدائي كرجل وزوج وأب. لأول مرة لا أستطيع الاستمرارَ دون أن أتوقف قليلاً لأفكّر. لأول مرة أضع نفسي مكان زوجتي لأكتشفَ المرأةَ التي في داخلها، لأنَّني لم أكن أفكّر أبدًا بالمرأة ومعاناتها كامرأة من قبل. كنتُ أتصرَّف بشكلٍ ما لأنَّني كنتُ أعتقد أنّ المجتمع أراد لي أن أتصرَّف كذلك، ولكنِّي اكتشفتُ أنّ الشرطيّ الذي في رأسي هو المسؤولُ لا المجتمع. قد لا أَنجح في تغيير كلّ شيء لأنَّني في النهاية نتاجُ تربيةٍ وقيمٍ أقوى أحيانًا من إرادتي على التغيير، ولكنَّني أخذتُ عهدًا على نفسي بألاّ أربّي ابني وابنتي على القيم التي تربيتُ عليها وسأحاول قَدْرَ الإمكان تزويدَهم بالعنفوان الذي افتقدتْه عروبتي وبآلياتٍ يحاربون بها الشرطيَّ المسؤولَ في رؤوسهم.»

صفاء طميش (عكا):

حاصلة على شهادة البكالوريا في التمريض من الجامعة العبرية، وعلى شهادة الماجستير في التربية الجنسانية من جامعة نيويورك (NYU).